

الفكرة' (المصدر نفسه، ١٣ - ١٤/٤/١٩٩١، ص ١).

مصر، بدورها، أكدت على دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام؛ حيث قال الرئيس مبارك، في كلمة له الى طلبة جامعة الرقازيق: «سوف تظل مصر على عهدها، تبذل كل الجهد والعمل من أجل تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني... [و] اننا نحترم العمل العربي وقرارات جامعة الدول العربية؛ وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد حتى هذه اللحظة؛ وان الشعب الفلسطيني هو الذي يفرض ارادته لاختيار قياداته» (الاخبار، ١٧/٣/١٩٩١، ص ٣). وقال مبارك، أيضاً: «لقد لاحظنا، في الفترة الاخيرة، ان اسرائيل تحاول التركيز على طلبها لاقامة حوار مع الدول العربية، وربما تقصد الدول الخليجية؛ وفي رأيي ان على اسرائيل ان تبدأ، أولاً، بالحوار مع الفلسطينيين، ثم مع دول المواجهة، أو الدول ذات الحدود المشتركة معها... اذا كنا نتحدث مرة أخرى عن سلام وأمن واستقرار المنطقة» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، الاهرام، ٢٩/٣/١٩٩١، ص ٥). وقد أكد وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، وجوب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام، اذا عقد «بطريقة أو بأخرى... [ف] الشيء المهم هو ان من يتحدث باسم الفلسطينيين، أيًا كان، يجب ان يكون لديه تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (القدس العربي، ٢٧ - ٢٨/٤/١٩٩١، ص ٥)؛ وتؤيد مصر قيام كونفيدرالية أردنية - فلسطينية. فقد قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز: «ان مصر تؤيد قيام كيان فلسطيني يتصل بالاردن من طريق اتحاد كونفيدرالي». لكن بلاده تساند «أي صيغة يريدان الاردن والفلسطينيون» (الحياة، ٢٩/٤/١٩٩١، ص ٣).

وبدا ان الكرة أُلقيت في الجانب الفلسطيني. ولذا عاد الرئيس الفلسطيني، عرفات، الى تأكيد ان «الرقم الفلسطيني كان، وما زال، هو الرقم الصعب في معادلة الشرق الاوسط، لا يمكن لأحد القفز عنه، أو تجاهله» (القدس العربي، ١٦/٤/١٩٩١، ص ١). وفي رسالته بمناسبة عيد الفطر، شدّد عرفات على «ان احترام حقوق الشعب الفلسطيني

وقد أثار استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التشاور، مباشرة أو بالواسطة، حول مسألة عقد «المؤتمر المنشود» للسلام، مسألة التمثيل الفلسطيني في مثل هذا المؤتمر، وبعث، مجدداً، الحديث عن مسألة الاتحاد الكونفيدرالي مع الاردن لتغطية التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر. فخلال زيارته لفرنسا، أعلن الملك الاردني، حسين، ان «الجانب الفلسطيني يجب ان يُعالج من قبل الفلسطينيين أنفسهم. اننا سنسهل مهمتهم، اذا طلبوا منا ذلك، بضمهم الى وفد مشترك معنا، حيث يكون لهم ممثلوهم في تسوية هذه المسألة... [حيث] تلك مسألة فلسطينية محضة. لديهم منظمتهم التي تتمتع بالصفة التمثيلية» (الحياة، ٣١/٣/١٩٩١، ص ٣). وكان الملك الاردني أكد «ان بلاده لن توافق على ان تكون بديلاً [من] منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام مع اسرائيل... [أمّا] اذا طلب الزعماء الفلسطينيون من الاردن تشكيل وفد مشترك لمثل هذه المحادثات، فانه سيدرس ذلك... [حيث] من المهم للغاية ان يشتركوا، وتكون لهم كلمتهم، ويساهموا بنصيبهم من اجل السلام. وحينئذ فقط يمكن ان نعم بالسلام والاستقرار في المنطقة، وسوف نؤيد، ونساعد، بأي وسيلة في امكاننا لبلوغ هذه الغاية» (القدس العربي، ٢٣ - ٢٤/٣/١٩٩١، ص ٢)؛ اذ ان البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الاوسط «يجب ان يتناوله الفلسطينيون أنفسهم»، والكلام للملك حسين (المصدر نفسه، ٢٢/٤/١٩٩١، ص ٤). وكان وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، التقى، في عمّان، قبل توجهه الى جنيف (١٢/٤/١٩٩١) للقاء بيكر، وقدأ فلسطينياً برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. محمود عباس (ابو مازن)، حيث تركّز البحث، بين الاردنيين والفلسطينيين، على مسألة الوفد المشترك، وطرح أفكار قريبة مما كان مطروحاً في اتفاق عمّان، الذي تمّ في العام ١٩٨٥ (المصدر نفسه، ١٢/٤/١٩٩١، ص ١). وقال المصري، بعد اجتماع جنيف مع بيكر: «ان مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام أثرت مع بيكر؛ وان الاردن لا يعترض، من حيث المبدأ، على تشكيل وفد فلسطيني - اردني مشترك... [لكنها] مسألة يجب ان تسوّى مع الفلسطينيين، وليس للاردن ان يقترح